

Distr.: General
19 July 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثانية عشرة
جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار
مجلس حقوق الإنسان ١/٥*

أنتيغوا وبربودا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

أولاً - المنهجية والعملية التشاورية

١- لم يكن بالإمكان الامتثال بالكامل للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل وذلك لعدم تعاون موظفي الدولة الذين يعتبر دورهم حاسماً بالنسبة إلى عملية المشاورة الوطنية. وستشكل نتائج المشاورات الوطنية الواسعة القاعدة جزءاً من العرض الشفوي الذي تقدمه الدولة إذا ما تم قبل استعراض تقريرها. وقد أعدت وزارة الشؤون القانونية هذا التقرير، بالتشاور مع لجنة مؤلفة من أعضاء من إدارات حكومية مختلفة.

ثانياً - السياق الوطني

ألف - الدستور

٢- يكرّس دستور أنتيغوا وبربودا وهو القانون الأعلى في البلاد، الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان المتجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والدستور هو أساس سيادة القانون ويكفل حماية وتعزيز حقوق الإنسان في أنتيغوا وبربودا. ويعتبر أي قانون آخر يتعارض مع الدستور قانوناً لاغياً وباطلاً بقدر تعارضه مع الدستور. ومن بين الحريات الأساسية للفرد التي يحميها الدستور هي حرية الانتقال وحرية الوجدان والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات بغض النظر عن العرق أو مكان النشأة أو الآراء السياسية أو اللون أو العقيدة أو الجنس. ويكفل الدستور الحق في الحياة والحرية الشخصية شريطة احترام حقوق وحرريات الآخرين والمصلحة العامة. ويكفل الدستور الحماية من الرق والسخرة والمعاملة غير الإنسانية والحرمان من الملكية. ويمكن لأي شخص يدعي انتهاكاً لهذه الحقوق أن يقدم طلباً إلى المحكمة العليا للحصول على تعويض وهي المحكمة المختصة بالنظر في جميع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان التي ينص عليها دستور أنتيغوا وبربودا.

باء - السلطة التنفيذية

٣- تسود أنتيغوا وبربودا ديمقراطية برلمانية وتقليد قوامه مستوى عال من المشاركة في العملية السياسية وهذا التقليد موروث من الاستعمار البريطاني وتعززه تقاليد السكان الأصليين وتطلعاتهم وثقافتهم القائمة على الديمقراطية. ويتألف البرلمان من غرفتين - مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ويتألف مجلس النواب من ١٩ نائباً يتم انتخاب ١٧ منهم في إطار الانتخابات العامة التي تعقد مرة كل خمس سنوات وفقاً للدستور، ومن الإدعاء العام الذي هو وزير الشؤون القانونية ومن رئيس البرلمان. ويتألف مجلس الشيوخ من ١٧ عضواً يعينهم جميعاً الحاكم العام. ويتم تعيين عشرة أعضاء منهم بناءً على توصية رئيس الوزراء، وأربعة بناءً على

توصية رئيس المعارضة، وعضو واحد بناءً على توصية مجلس بربودا، ويتم تعيين فرد من بربودا بناءً على توصية رئيس الوزراء وفرد وفقاً للسلطة التقديرية للحاكم العام.

٤- ويشكل الحكومة التي يرأسها رئيس وزراء الحزب أو ائتلاف الأحزاب الذي يحصل على أكبر عدد من الممثلين المنتخبين، ويؤدي مجلس الوزراء المهام التنفيذية للدولة. ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء ووزراء يعينهم الحاكم العام بناءً على توصية رئيس الوزراء. ويكون مجلس الوزراء مسؤولاً أمام البرلمان بموجب الدستور. ويحدد الدستور الإجراءات التي بموجبها يؤدي البرلمان وظائفه المتعلقة بصياغة قوانين لضمان السلام المدني والنظام العام والحكم الرشيد في أنتيغوا وبربودا.

جيم - السلطة القضائية

٥- تنص أحكام الأمر الصادر عن المحكمة العليا التي تنظم تعيين أعضاء السلطة القضائية ومدة خدمتهم وإجراءات إقالتهم، على حماية استقلالية ونزاهة القضاة في المحكمة العليا في منطقة شرق البحر الكاريبي فيما يتعلق باختصاصها الأصلي واختصاصها الاستثنائي. وتعين لجنة الخدمات القضائية والقانونية التابعة لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي قضاة محكمة التمييز الذين يؤلفون المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف.

٦- أن السلطة القضائية هي الوصي على حقوق الإنسان في أنتيغوا وبربودا. ويحق للأشخاص الذين يقعون ضحية انتهاك للحقوق والحريات المدنية التي ينص عليها الدستور اللجوء إلى المحكمة للحصول على أوامر تفسيرية. وفضلاً عن ذلك، يحق لأي طرف معني الطعن في صحة قانون ما أو حكم من الأحكام التشريعية في حال عدم تطابقهما مع الدستور.

٧- وإلى جانب هذه المحاكم العليا التي تحتفظ بالسجلات بشكل دائم، يمكن للمقيمين في أنتيغوا وبربودا ومواطنيها الوصول إلى محاكم الصلح طلباً للانتصاف فيما يتعلق بغالبية القضايا المدنية والجنائية التي تطرح في إطار النظام القضائي. وقضاة الصلح هم رجال قانون مدربون يعينهم الحاكم العام بناءً على مشورة لجنة الخدمات القضائية والقانونية. ولا يتمتع القضاة في المحاكم الابتدائية خلافاً للقضاة في المحاكم العليا بالاستقرار الوظيفي.

٨- ويمكن لأبناء أنتيغوا وبربودا الذين يسعون للانتصاف في مسائل تتطلب تفسير معاهدة شاغوراماس، اللجوء إلى محكمة العدل الكاريبية ذات الاختصاص الابتدائي.

٩- ثم إن أعلى جهة قضائية تتمتع بهذا الاختصاص هي اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة في المملكة المتحدة. وهي تشكل محكمة الاستئناف النهائية في أنتيغوا وبربودا ويحكم الدستور إجراءات الوصول إليها.

ثالثاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أنتيغوا وبربودا

ألف - الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

١٠- بما أن أنتيغوا وبربودا بلد يأخذ بنظام قانوني ثنائي، فإن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها لا يمكن أن تكون أساساً للإجراءات القانونية في المحاكم المحلية للبلاد. ولكي يتمكن الأشخاص من التمتع بالحقوق المنصوص عليها في هذه الصكوك الدولية التي يمكن للمحاكم الفصل فيها، يتعين على البرلمان أولاً أن يسن قوانين لتفعيل الحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية التي يكون البلد طرفاً فيها.

١١- إن أهم الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أنتيغوا وبربودا طرف فيها هي: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

باء - الاتجار بالأشخاص

١٢- اعتمد البرلمان قانون (منع) الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٠ من أجل تفعيل بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠، والهدف من هذا القانون هو مكافحة الاتجار بالأشخاص داخل أراضي أنتيغوا وبربودا أو عبر حدودها الإقليمية. وينص القانون على حماية ضحايا الاتجار الموجودين في مرافق اللجوء وعلى تعيين لجنة لمنع الاتجار بالأشخاص تتمتع بصلاحيات واسعة النطاق تتعلق بصياغة سياسات وبرامج ترمي إلى تنفيذ أحكام القانون.

جيم - تهريب المهاجرين

١٣- هناك تشريع معمول به لمنع تهريب المهاجرين إلى أنتيغوا وبربودا وعبر أراضيها. ونظراً لخطورة هذه الجريمة وآثارها على الصعيد الدولي فإن القانون ينص على فرض أقصى عقوبات على مرتكبيها.

دال - أمين المظالم

١٤- ينص الدستور على تعيين موظف برلماني مستقل مسؤول عن تلقي الشكاوى من أشخاص تعرضوا للظلم بسبب تصرفات موظفي الدولة أو السلطات العامة. وقد عُين أول أمين مظالم في عام ١٩٩٥. ويتمثل دوره الأساسي في إتاحة سبيل آخر للتعلم بالنسبة

للأطراف المتضررة التي لا يمكن للمحاكم أن تنظر فيما تقدمه من شكاوى ضد الإدارات العامة والهيئات الحكومية. ولا يملك أمين المظالم سلطة قسرية، بل إن مهمته تتمثل في العمل على إيجاد حلول للمشاكل من خلال التحقيق والمصالحة.

رابعاً – الانجازات وأفضل الممارسات والتحديات والشكاوى

ألف – مكتب المعايير في أنتيغوا وبربودا

١٥- أن مكتب المعايير في أنتيغوا وبربودا هيئة منشأة بموجب القانون بدأت تعمل في عام ١٩٨٩. وأنشئ هذا المكتب لتحديد وتطبيق المعايير اللازمة لحماية حقوق مستهلكي السلع التي تصنع أو تباع في أنتيغوا وبربودا. ولكي يضطلع بولايته، يعالج هذا المكتب القضايا المتعلقة بنوعية ومعايير تصنيع وبيع السلع، وتوفير الخدمات والعمليات والممارسات التجارية. ويضطلع المكتب بالدرجة الأولى بمهمة النظر في الشكاوى المتعلقة بالمنتجات ونشر المعلومات على الجمهور المتعلقة بحقوق المستهلكين ومسؤوليات المصنعين والبائعين من خلال حلقات تدريبية ووسائل الإعلام.

باء – مركز مونت سانت جونز الطبي

١٦- إن مركز مونت سانت جونز الطبي مرفق طبي حديث بدأ يعمل في شباط/فبراير ٢٠٠٩. ويحتوي هذا المستشفى الذي تقوم بإدارتها شركة تملكها الدولة، على ١٨٥ سريراً ويقدم طائفة واسعة من الخدمات إلى المقيمين في أنتيغوا وبربودا وأفراد المجتمع المحلي والدولي. وتعمل الجامعة الأمريكية في أنتيغوا مع هذا المستشفى الذي يتيح فرصاً لتدريب طلاب الطب والتمريض في أنتيغوا وبربودا.

جيم – سجن صاحبة الجلالة

١٧- إن السجن الذي شُيّد منذ ٢٧٠ سنة خلت كان ثكنة للجيش بُنيت في عام ١٦٦١. وكان في البداية يستوعب ١٥٠ سجيناً بيسر. ولكن الحريق الذي اندلع فيه في عام ١٩٩٩، دمره جزئياً. ولم يُعدّ بناء الأجزاء التي تم تدميرها منه. ويؤدي اليوم هذا السجن قرابة ٣١٠ سجناء منهم مدانون وأشخاص آخرون بانتظار المحاكمة وجانحون أحداث. ومن التحديات التي يواجهها هذا المرفق النقص في وسائل الراحة المادية الأساسية. ورغم هذه التحديات، يتوفر ما يلزم لضمان معاملة السجناء معاملة إنسانية وهناك برامج مصممة لتقديم المساعدة لإعادة تأهيل الجانحين، من خلال اكتساب مهارات حياتية ومهارات تؤهلهم للعمل بعد إطلاق سراحهم. وفي عام ٢٠١٠، تخرج عشرة سجناء من برنامج المهارات الحياتية وهو برنامج قامت مديرية شؤون نوع الجنس بتنظيمه.

دال - الأشخاص ذوو الإعاقة

- ١٨- تقوم رابطة الأشخاص ذوي الإعاقة في أنتيغوا وبربودا بالاشتراك مع مجموعات الدعم، بتنظيم حملات لوضع حد للوصم والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ١٩- وفي إطار وزارة الصحة والتطوير الاجتماعي وشؤون المستهلك، تقوم الدائرة التابعة للمركز الوطني لتدريب إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، بالوفاء بالاحتياجات الخاصة للأشخاص المعوقين من خلال تقديم المساعدة المالية اللازمة لشراء أجهزة معينة وتوفير العلاج الطبي.
- ٢٠- وهناك ثلاث مدارس أنشئت خصيصاً لثلاث فئات من الأشخاص المعوقين: المكفوفون وضعاف البصر؛ والصم وضعاف السمع والأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة. وتُستخدم في هذه المدارس برامج حاسوبية مخصصة لها ويمكن للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الاستفادة من خدمات النقل العامة الحكومية. ومع ذلك فإن القيود المالية تحول دون تقديم هذه الخدمة التي يكون الطلب عليها كبيراً.
- ٢١- وعلى الرغم من توفير الرعاية السكنية للأطفال ذوي الإعاقة، فإن عدد الأطفال الذين يمكنهم الحصول على هذه الرعاية الخاصة عدد محدود بسبب النقص في التمويل وعدم كفاية المدربين على تقديم الرعاية.
- ٢٢- ويقدم قسم الرعاية الاجتماعية في وزارة التطور الاجتماعي المساعدة المادية للأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين للحصول عليها ويمكن للبالغين الشباب المصابين بالإعاقة الوصول إلى التدريب المهني الذي يقدمه مركز الإعاقة.

هاء - الحد من الفقر

- ٢٣- هناك ضمن وزارة التطور الاجتماعي مجلس أمناء مسؤول عن دفع بدل إعانة كل أسبوعين إلى الفقراء والمعوزين المصابين بأمراض عقلية وبالجدام وإلى ضعاف البصر والأطفال والبالغين الذين يستوفون شروطاً محددة. ويتلقى هؤلاء الأشخاص أيضاً مساعدة مالية محدودة لإدخال إصلاحات على مساكنهم في إطار المنحة المقدمة لتحسين المنزل ويتلقى المعوزون منحاً بسيطة المبلغ لدفع تكاليف الجنازة.

واو - الأطفال

- ٢٤- يتمثل هدف الحكومة المعلن في تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل مع التركيز بصفة خاصة على حماية الأطفال الضعفاء والأطفال المعرضين للخطر من خلال تقديم الدعم إلى شعبة الرعاية الاجتماعية في وزارة التطور الاجتماعي في مجال صياغة السياسة الرامية إلى

رعاية الطفل وحمايته. وتقوم شعبة الرعاية الاجتماعية بإدارة وحدة حماية ورعاية الطفل والأسرة. وهذه الشعبة مسؤولة عن حماية الطفل من التجاوزات وعن تقديم المشورة إلى الطفل والأسرة. وتشترك الوحدة بنشاط في عمليات التحقيق في التجاوزات التي ترتكب بحق الطفل وإيداع الأطفال في أسر حاضنة تتلقى مبالغ نصف شهرية لرعاية الأطفال. وتعمل الشعبة بصورة وثيقة مع نظام العدالة لإجراء عمليات التحقيق التي تأمر بها المحكمة فيما يتعلق بالأطفال.

٢٥- وتشارك في هذه العملية وحدة الإفراج المشروط التي تعمل عن كثب مع وحدة العمل لصالح الشباب التابعة لقوات الشرطة للنأي بالأطفال عن السلوك الجانح.

٢٦- وقد أصبح التعليم الابتدائي والثانوي العام واقعاً في أنتيغوا وبربودا من خلال قيام الدولة بتوفير التعليم المجاني لجميع الأطفال والشباب حتى سن ٢٠ عاماً في المدارس الابتدائية والثانوية الحكومية. والتعليم إلزامي بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٦ عاماً ويمكن للدولة أن تجبر الأطفال على الالتحاق بالمدارس.

٢٧- ولضمان الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات أنشأت الحكومة مراكز لإتاحة الوصول والتمكين مجهزة بحواسيب محمولة يستخدمها الأطفال.

٢٨- إن البرنامج المتعلق بمنحة الزي المدرسي والوجبة المدرسية يمثل مبادرتين قامت الحكومة بتنفيذهما في إطار برنامج شبكة الحماية الاجتماعية والأمان الاجتماعي. وبغية توفير التعليم لجميع الأطفال في البلد، تقدم الدولة إلى الطلاب الزي المدرسي والكتب المدرسية مجاناً. وتقدم الوجبات الغذائية المدرسية إلى تلامذة ١٩ مدرسة ابتدائية موجودة في مناطق الشريحة الاجتماعية والاقتصادية الأدنى. وتنفق الحكومة قرابة مليونين ونصف دولار أمريكي سنوياً على برنامج الزي المدرسي بهدف مساعدة الوالدين من خلال الإعانة على الوفاء بتكاليف تعليم أطفالهم.

زاي - الخدمات الأسرية والرعاية الاجتماعية

٢٩- وعياً بحقيقة أن الفقراء والمحرومين يعيشون في دوامة من الفقر، وضعت الحكومة برامج لمساعدتهم على كسر هذه الدوامة. وتقدم شعبة الرعاية الاجتماعية خدمات الدعم إلى الأسر لتمكينهم من أن يحيوا حياة منتجة.

٣٠- وقد أنشئ مركز توجيه الطفل والأسرة كمشروع وضعته لجنة التعاون للنهوض بصحة الطفل العقلية. ويقدم هذا المركز خدمات إلى الأطفال الذين يعانون من اضطرابات عاطفية أو الأطفال المعرضين للإيذاء، والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة أعوام و١٧ عاماً وإلى والديهم. وتقوم الوحدة بتقييم الحالة النفسية للمرضى الشباب وإسداء المشاورة إليهم وزيارتهم في بيوتهم ومدارسهم.

- ٣١- ويعتبر المركز الوطني للموارد المخصصة للآباء والأمهات مشروعاً آخر من مشاريع لجنة التعاون للتهوض بصحة الطفل العقلية يديره متطوعون. ويقدم هذا المركز التدريب إلى الوالدين في مجال المسؤوليات الوالدية، وينظم حلقات عمل لدوائر الأعمال في سبيل مكافحة الإجهاد وإدارة الوقت وفض منازعات العمل، حلقات تدريبية للمرشدين ويقدم المشورة إلى الأمهات المراهقات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٣ و١٦ عاماً، في فترات ما قبل الولادة وبعدها. ويقدم المركز المساعدة إلى هؤلاء الأمهات في جهودهن للتمكن من العودة إلى المدرسة لمواصلة تعليمهن. كما يقدم المركز إعانة مادية لمساعدة الأمهات المراهقات في تربية مواليدهن.
- ٣٢- وينظم المركز برنامجاً لفائدة إرشاد الكبار من الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ عاماً والذين هم بحاجة إلى نموذج للاحتذاء به، ولتنظيم دورات دراسية علاجية لكل من الأولاد والبنات تحوم حول القراءة والحساب واللغة الإنكليزية. ويفيد أولئك الأطفال أيضاً من برنامج موسيقى قام المركز بتنظيمه مؤخراً.
- ٣٣- وسعيًا لتعزيز الاستقلال الاقتصادي للأمهات المراهقات والفتيات العاطلات عن العمل ينظم المركز برامج لتعلم الحرف.
- ٣٤- ويتعاون قسم تطوير المجتمعات المحلية في وزارة التطور الاجتماعي مع المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لتقديم خدمات التدريب إلى القادة وفي مجال إدارة المشاريع وتنظيم حلقات دراسية وأنشطة مجتمعية.

حاء- المسنون

- ٣٥- تعتمد الحكومة سياسة حماية المسنين حماية قانونية ومؤسسية. ولهذا الغرض، تقدم شعبة الرعاية الاجتماعية، خدمات إلى المسنين القابعين في المنزل والمعوقين تشمل الرعاية المنزلية وتوفير وجبات غذائية وتنظيم أنشطة اجتماعية في إطار برنامج حكومي للمساعدة والرعاية المنزلية المقدمة إلى المسنين وغيرهم من المستفيدين من هذا البرنامج.
- ٣٦- وفي إطار برنامج الإعانة المقدمة إلى المسنين لتمكينهم من المنافع العامة، يتلقى جميع المسنين من المواطنين ابتداءً من سن الستين مبلغاً قدره ١٠٠ دولار أمريكي شهرياً للسماح لهم بسداد فواتير الخدمات العامة. وتقوم الحكومة بدفع تكاليف الخدمات العامة للمواطنين الكبار في السن ابتداءً من سن الثمانين بعد استيفاء الشروط اللازمة.

طاء - متعاطو المخدرات

- ٣٧- يتمثل هدف شعبة مكافحة تعاطي المواد المخدرة التابعة لوزارة التحول الاجتماعي في منع تعاطي المخدرات من خلال تنظيم دورات توجيه وتثقيف وتوعية.

ياء - الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ومكافحته

٣٨- إن الإصابة بمرض الإيدز هو سابع سبب رئيسي في وفاة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاماً في أنتيغوا وبربودا. وبغية التصدي لهذه المشكلة، أنشأت وزارة الصحة أمانة لمكافحة الإيدز مهمتها تنسيق حملات الوقاية والتثقيف والعلاج والتوجيه. وبغية القضاء على الوصم والتمييز اللذين يتعرض لهما المصابون بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، أنشأت الحكومة مكتباً لحقوق الإنسان يُعنى تحديداً بالشكاوى المتعلقة بالوصم والتمييز اللذين يعاني منهما الأشخاص المصابون وذلك داخل منازلهم وفي المؤسسات العامة والخاصة. وتتعاون الوزارة مع التحالف المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز التابع لمنطقة البحر الكاريبي لتنفيذ برنامجها الخاصّة بالسكان الذين هم عرضة أكثر من غيرهم لخطر الإصابة بالمرض.

كاف - التحديات

٣٩- امتنع أصحاب مصلحة عديدون عن تقديم معلومات عن أنشطتهم. وتعتبر ضرورية لإمداد هذا التقرير. بيد أنه تم الحصول على المعلومات من إدارات حكومية أخرى.

خامساً - الأولويات الوطنية الرئيسية

ألف - الحكم الرشيد

٤٠- أوفت الحكومة بوعددها فيما يتعلق بتنفيذ مبدأ الحكم الرشيد من خلال تعزيز التشريعات التي تعالج قضايا الفساد في صفوف الموظفين الحكوميين وتكفل شفافية الحكومة من خلال إصدار ثلاثة تشريعات. أول تشريع منها هو قانون مكافحة الفساد الذي ينص على فرض عقوبة جنائية على الموظفين الحكوميين المرتشين.

٤١- ويتمثل التشريع الثاني في قانون النزاهة في الحياة العامة وهو قانون ينص على أن يكشف الموظفون العموميون عن جميع مصادر دخلهم والأصول التي يملكونها (بما في ذلك أصول زواجهم وأطفالهم) والهدايا الشخصية التي يتلقونها خلال تقلدهم المناصب الحكومية. وأنشئت لجنة النزاهة بموجب قانون النزاهة في الحياة العامة لكي تتلقى الشكاوى بعدم الامتثال لأحكام هذا القانون وقانون مكافحة الفساد وتحقق فيها.

٤٢- والتشريع الثالث يكمن في قانون حرية المعلومات الذي يمنح المواطنين حقاً في الوصول إلى الوثائق الرسمية التي تصدرها السلطات والوكالات العامة. وعُين بموجب هذا القانون مفوض مسؤول عن الإشراف على هذه العملية.

باء - نظم الحماية الاجتماعية

٤٣ - تتمثل إحدى الأولويات الوطنية الأساسية في ضمان الحماية الاجتماعية والحد من الفقر. وسعيًا لتحقيق هذا الهدف، شرعت الحكومة في تنفيذ مشاريع متعددة بالتعاون مع شركاء محليين وإقليميين ودوليين من خلال استراتيجية وطنية للحد من الفقر ونظام شبكة الأمان الاجتماعي، وهما ينطويان على مجموعة من البرامج الرامية إلى النهوض بالنمو الاقتصادي. وقد حققت بعض البرامج تقدماً ومنها: برنامج منحة الزبي المدرسي، وبرنامج الوجبات الغذائية المدرسية وبرنامج منحة تحسين السكن؛ وبرنامج محنة الحد من الفقر؛ وبرنامج المساعدة السكنية الحكومية ورعاية المسنين وغيرهم من المستفيدين؛ وبرنامج التدريب المهني؛ وبرنامج الإعانة المقدمة إلى المواطنين المسنين لدفع فواتير الخدمات العامة وبرنامج إعانة السكان وهي برامج تنفذها اللجنة الكاريبية ويمولها مشروع بترو الكاريبي.

جيم - التعليم والشؤون الجنسانية

٤٤ - تعترف الحكومة بأن التعليم أساسي للتحويل الاجتماعي وهي بصدد تنفيذ تدابير لضمان تحسين وتعزيز التعليم على جميع المستويات. وتتضمن هذه التدابير تفتيش مرافق التعليم قبل المدرسي ومنح تراخيص للمرافق التي تفي بالمعايير الأساسية اللازمة لتشغيلها. ويتمثل هدف الحكومة في توفير التعليم الثانوي للجميع بحلول عام ٢٠١٣.

٤٥ - وإدراكاً من الحكومة للدور الأساسي لتكنولوجيا المعلومات بصفتها أداة لتيسير التعليم الأكثر دينامية وإبداعاً، شرعت في تنفيذ برنامج لتدريب العاملين في نظام التعليم العام على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٦ - وهناك خطط لتعزيز تحسين فهم الديمقراطية والإدارة والحكم الرشيد والقضاء على اللامساواة بين الجنسين على اختلاف أشكالها، من خلال التدخل الذي يستهدف حقوق الإنسان الأساسية مع التركيز على تعزيز حقوق المرأة والعدل الاجتماعي.

دال - خطة التحويل الاجتماعي

٤٧ - إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أولوية وطنية رئيسية. وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية أساساً في القضاء على الجوع والفقر المدقع وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والحد من وفيات الرضع وتحسين صحة الأمهات والقضاء على فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية الأخرى وضمان استدامة البيئة وتحسين شراكة عالمية للتنمية تتماشى مع تعزيز حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين. وقد وضعت الحكومة خطة للتحويل الاجتماعي تهدف إلى تحقيق التقدم في سبع مجالات ذات أولوية هي رفع معدلات النجاح المدرسي على جميع المستويات

التعليمية؛ تحسين صحة السكان وتحسين ظروف المجموعات المستضعفة، وضمان أمن الأشخاص والملكية؛ وتعزيز النشاط الاقتصادي للمشاريع التجارية؛ وزيادة إنتاجية القطاع العام؛ والنهوض بالفرص الترفيهية الثقافية.

هاء - العمل

٤٨- يكفل قانون العمل في أنتيغوا وبربودا للعامل حقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في حرية التجمع وتكوين الجمعيات وتشكيل نقابات عمالية. وتمتع نقابات العمال بحرية التصرف والاضطلاع بأنشطتها دون تدخل خارجي. ويجيز قانون العمل لنقابات العمال وغيرها من منظمات العمل التنظيم والمفاوضة الجماعية دون تدخل. ويحظر القانون أيضاً الأعمال الانتقامية ضد المضربين. وتكفل الحكومة احترام هذه الحقوق.

٤٩- ووزارة العمل مسؤولة عن حماية حقوق العمال وتأمين الامتثال لأحكام قانون العمل الذي ينظم شروط العمل، ودفع الأجور المقسطة، وتوفير بيئة عمل آمنة وحسم قضايا العمل من خلال المصالحة عندما يكون ذلك ممكناً وتنظيم جلسات استماع للفصل في نزاعات العمل التي يتعذر حسمها من خلال المصالحة. وتطبق وزارة العمل برنامجاً يرمي إلى تبصير أصحاب العمل والعمال بحقوقهم ومسؤوليتهم القانونية.

٥٠- وتقوم وزارة العمل بعمليات تفتيش دورية لأماكن العمل للتحقق من الامتثال لأحكام قانون العمل ولضمان صحة وأمن العمال وتشغيل الشبان دون سن ١٨ عاماً.

٥١- وقد عززت وزارة العمل عملها الرامي إلى تحسين مستوى حياة العمال، من خلال إنشاء "مركز جامع للعمالة" يساهم في تعيين الباحثين عن عمل من الذين لهم مؤهلات لشغل الوظائف المتاحة. وقد وضعت خططاً لتوسيع نطاق أنشطة المكتب لتقديم خدمات المشورة، وتطوير المهارات وتعزيز سبل تكييف مهارات الباحثين عن العمل. وتراجع الوزارة التعديلات الواجب إدخالها على قانون العمل في أنتيغوا وبربودا لكي تكون شروط وظروف العمل أكثر مؤاتة للعمال.

واو - الثقافة

٥٢- إن صون وتعزيز الثقافة الوطنية حق هام من حقوق الإنسان لشعب أنتيغوا وبربودا. ويعبر الكرنفال الصيفي أبلغ تعبير عن التمتع بهذا الحق. وتتلقى لجنة تنظيم الكرنفال التي تمثل مهمتها في تنسيق وتعزيز أهم أنشطة الاحتفالات، الدعم المالي من الحكومة.

٥٣- ولضمان وحماية التراث الوطني للبلاد لفائدة الأجيال المقبلة، أصدرت الحكومة قانون المتزهات الوطنية الذي أنشئت بموجبه هيئة معنية بالمتزهات الوطنية أسندت إليها سلطة تخصيص مواقع محددة كمتزهات وطنية.

رابعاً - بناء القدرات والمساعدة التقنية

٥٤ - لا توجد في الوقت الحالي أي مؤسسة مسؤولة تراقب الامتثال لمختلف التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان وتحتفظ بنظام للبيانات قادر على توفير المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان. والدولة بحاجة إلى المساعدة لإنشاء وحدة من الموظفين المتدربين الذين تكمن مسؤوليتهم الوحيدة في الإعلام العام بالتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان، والتحقيق في قضايا حقوق الإنسان بغرض إنشاء مصرف للبيانات وإعداد تقارير متى ما كانت مطلوبة.